تحل اليوم الذكرى الـ 35 لإنشائه

مجلس التعاون .. مسيرة طويلة ومميزة من الإنجازات

تحل اليوم الذكرى الـ35 لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتكلل مسيرة طويلة ومميزة من الانجازات في مختلف المجالات التي تخدم المواطن الخليجي وتحقق تطلعاته.

وجاء قيام هذا التكتل الخليجي المنفرد في خصوصيته الذي يضم تحت جناحيه ست دول شقيقة ترتبط فيما بينها برباط الدين واللغة والعادات والتقاليد ووحدة الأهداف والمصير المشترك ليصبح اليوم نموذجا فريدا يحتذى في العلاقات الدولية والتكتلات الإقليمية.

ففي ال25 من مايو عام 1981 اتفقت إرادة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الست في اجتماعهم الذي عقد في العاصمة الإماراتية أبو ظبي على صيغة توافقية للتعاون بينهم والتي كان من أهم أهدافها تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين شعوب دول المجلس في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

ووفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة فإنه تم ايضا تأكيد تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.

وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شددت على ما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية والإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف وان التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية والنظام الأساسي للمجلس.

وانطلاقا من هذه الأهداف النبيلة استطاعت دول المجلس تحقيق العديد من الانجازات خلال مسيرتها الطويلة في الكثير من مجالات التعاون المشترك.

ففي مجال السياسة الخارجية أسهم التجانس بين دول مجلس التعاون في تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية ترتكز على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات الأمر الذي أعطى المجلس قدرا كبيرا من المصداقية كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره.

ولعل من ابرز انجازات المجلس في مجال السياسة الخارجية المشاركة في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية وتحرير دولة الكويت ودعم وحدة واستقرار وسيادة العراق ومساندة قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة ودعم القضية الفلسطينية ووحدة واستقرار اليمن إلى جانب الاهتمام بالوضع في لبنان والأزمة السورية والشأن الصومالي ودعم الشعب الليبي وتطلعاته وإدانة اضطهاد الأقليات المسلمة في ميانمار.

وفي مجال العمل العسكري المشترك فقد كان الاجتماع الأول لرؤساء أركان القوات المسلحة بدول مجلس التعاون الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض عام 1981 بداية لبحث مجالات التعاون العسكري بين دول المجلس حيث تم خلال ثلاثة عقود إقرار العديد من الدراسات والأنظمة والاستراتيجيات التي شملت الكثير من سبل العمل العسكري المشترك.

وتمت في نوفمبر عام 1982 خلال الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الموافقة على إنشاء قوة درع الجزيرة بحجم خمسة آلاف رجل من دول المجلس وفي ديسمبر 2005 جرى توسيع حجم القوة ونوعية تسليحها لتشمل فرقة مشاة آلية بكامل عتادها ومدفعيتها وعناصر الدعم القتالي.

ويعد إقرار دول مجلس التعاون لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك خلال قمة المنامة في ديسمبر عام 2000 خطوة استراتيجية في مسيرة التعاون العسكري الخليجي اذ مهدت هذه الاتفاقية لظهور هياكل التعاون العسكري الكبرى كوضع الرؤية الدفاعية الموحدة والقيادة العسكرية الموحدة والدرع الصاروخي الخليجي وردم الفجوة القائمة على مستوى القدرات بين دول المجلس بإنشاء قوة مشتركة خليجية للتدخل السريع.

وعلى صعيد التعاون الأمني فقد شكل اجتماع وزراء الداخلية بدول المجلس بالرياض في فبراير 1982 بداية انطلاق التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس والذي تمثل في الاستراتيجية الأمنية الشاملة والاتفاقية الأمنية والتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والدفاع المدني.

وتمثل التعاون ايضا في مواجهة المخاطر النووية والإشعاعية وإنشاء مركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ والتعاون في مكافحة المخدرات والتعاون في مجالات التحقيقات والمباحث الجنائية والشرطة الخليجية والمرور وحرس الحدود وخفر السواحل والمؤسسات العقابية والإصلاحية والعديد من مجالات التعاون الأمني الأخرى.

اما في مجال التعاون الإعلامي بين دول مجلس التعاون فقد استطاع هذا المجال خلال الأعوام الماضية تحقيق العديد من اهدافه كانجاز ميثاق الشرف الإعلامي ووضع الاستراتيجية الإعلامية والتعاون في مجال الإعلام الخارجي والتعاون التلفزيوني والإذاعي والصحافي وفي مجال وكالات الأنباء.

وفي مجال التعاون الاقتصادي فإن النظام الأساسي لإنشاء مجلس التعاون يمثل المرجعية الأولى نحو تحقيق تكامل اقتصادي بين دول الخليج الست بدءا من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعت عام 1981 ومرورا بالاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 والاتحاد النقدي والعملة الموحدة والتعاون التجاري والاتحاد الجمركي وجهود إنشاء السوق الخليجية المشتركة وتعزيز المواطنة الاقتصادية.

واهتم المجلس أيضا بالتعاون في مجال المحاسبة والرقابة المالية كأحد مجالات التعاون الاقتصادي المهمة لاسيما في إطار تنسيق مواقف دول المجلس امام المنظمات الدولية التي تشترك دواوين المحاسبة بعضويتها كالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) والمنظمة الاسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اسوساي) والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اربوساي).

ويعتبر التعاون في مجال الزكاة من أبرز الأمثلة على جهود دول المجلس نحو تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها حيث أقرت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في مجلس التعاون خلال اجتماعها السابع والأربعين الذي عقد في 16 مايو 1998 تكوين لجنة من الجهات المختصة بالزكاة والضرائب بدول المجلس الست للبحث في كل ما من شأنه تدعيم العمل المشترك في هذا المجال.

وقد خلص فريق العمل المختص إلى عدة توصيات رسمت خارطة طريق للعمل في مجال الزكاة والضرائب لدول المجلس من خلال استعراض تجارب الأجهزة المختصة وتشجيع الدورات التدريبية بين دول المجلس في هذا المجال وطرح برنامج دبلوم الزكاة وجائزة الإبداع للعاملين في هذه الأجهزة بدول المجلس وإنشاء الموقع الالكتروني للأجهزة المسؤولة عن الزكاة وغيرها من الانجازات في هذا المجال.

وفي مجال التعاون الإقليمي والعلاقات الاقتصادية مع الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى فقد أدى مجلس التعاون دورا فاعلا في إثراء هذا المجال سواء مع الدول العربية أو الأجنبية إضافة إلى المجموعات والكتل الإقليمية كان من أبرزها التعاون مع اليمن والأردن والمغرب.

ومن أبرزها أيضا إثراء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والصين وباكستان والهند وتركيا ودول «الميركسور» ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية «افتا» واليابان وكوريا وسنغافورة واستراليا ونيوزلندا ورابطة دول جنوب شرق اسيا «اسيان». وفي مجال التعاون القانوني والقضائي فقد عملت دول المجلس على التقريب بين أنظمتها وقوانينها وصولا إلى توحيدها كما عملت على تحقيق المزيد من التقارب والصلات بينها في المجالات التشريعية والقضائية وإعداد مشروعات الأنظمة (القوانين) الموحدة وتعزيز التنسيق فيما بين الأجهزة العدلية والقضائية وتوحيد أنواعها ودرجاتها وإجراءاتها.

ومن أهم الانجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية من العمل الخليجي المشترك في الجانب القانوني والقضائي إبرام العديد من الاتفاقيات القضائية والوثائق القانونية وعمل ندوات متخصصة في المجالات العدلية والقضائية اضافة الى زيارات متبادلة لوفود قضائية والتعاون ايضا في مجال حقوق الإنسان والسعي لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وشمل التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي جوانب عديدة من أبرزها التعاون في مجالات الطاقة والكهرباء والماء والصناعة والنقل والمواصلات والاتصالات والزراعة اضافة الى مجال التخطيط والإحصاء والتنمية.

كما أن هناك تعاونا فعالا ومثمرا بين دول المجلس في مجالات التعليم والتعاون العلمي والتقني وفي مجال العمل والخدمات الاجتماعية إلى جانب التعاون في مجالات الصحة والبيئة والعمل البلدي المشترك والإسكان والشباب والرياضة.

ويبقى الإنسان محور العملية التكاملية الخليجية وهدفها ولذلك أقر قادة دول المجلس في قمة الدوحة التي عقدت في ديسمبر 2014 إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية انطلاقا من إيمان عميق بكرامة الإنسان وتأكيدا لاحترام دول المجلس لحقوق الإنسان المكفولة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والقوانين الوطنية المعمول بها والتشريعات والصكوك الدولية.

وتبرز الشمولية في الأهداف والانجازات كإحدى سمات العمل الخليجي المشترك التي جعلت من مجلس التعاون كيانا لامس شتى جوانب الحياة في الدول الأعضاء السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والبيئية وغير ذلك.

كما انه لا حدود أفقية للعمل المشترك في المجلس ولا قيود تحول دون الدفع بالتعاون والتكامل في أي مجال نحو مراحل أكثر تقدما وعمقا.

وكانت الحصيلة بعد هذه السنوات من العمل الجماعي المتواصل والجاد كيانا تكامليا أصبح نموذجا للتجمعات الإقليمية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أمن ورخاء الأوطان وتقدم ورفاه الشعوب

صورة جماعية لقادة التعاون في أحد الاجتماعات

- **التجانس بين دول المجلس أسهم في تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية الخارجية**
- **إنهاء الحرب العراقية الإيرانية وتحرير الكويت ودعم وحدة واستقرار وسيادة العراق أبرز المواقف**
- **المجلس أنشأ قوة درع الجزيرة بحجم خمسة آلاف رجل في نوفمبر عام 1982 وجرى توسيع حجمها في 2005**
- **تكوين لجنة من الجهات المختصة بالزكاة والضرائب بدول المجلس للبحث في كل ما من شأنه تدعيم العمل المشترك**

نتمات

الغانم : عبد الله السالم

ايصال رسالة للتاريخ والازمنة القادمة» .

أضاف: لقد اطلقنا اسم سموكم على المبنى الجديد لنواب الأمة ، لنقول لأجيالنا القادمة هذا اسم صباح الاحمد ، أحد الآباء المؤسسين الذين صاغوا دستور البلاد ، مع ثلة من الرجال الذين سبقوا عصرهم بسنين طويلة.

واستطرد رئيس مجلس الأمة بالقول: لقد اطلقنا اسم سموكم على المبنى الجديد لنواب الأمة ، لنقول لأجيالنا القادمة هذا اسم الامير الذي تولى مقاليد الحكم عبر اجماع شعبي غير مسبوق ، واجراءات دستورية كانت محل اعجاب العالم اجمع.

وذكر أن إطلاق اسم صاحب السمو على المبنى هدفه أيضا ، أن «نقول لأجيالنا القادمة هذا هو صباح الاحمد الذي شدد على الشورى والديموقراطية وحكم الدستور ، وعلو المؤسسات الدستورية ، في زمن كانت شعوب منطقتنا تعيش أزمات الرغيف واحلام العيش الكريم والارهاب والتشظيات الاجتماعية والاحتراب الهالكة ، ولنقول لابنائنا هذا هو حامي الدستور الذي يقف دوما خلال كل ازمة سياسية او دستورية في صف الدستور ، قولا وفعلا وعملا تصريحا وتلميحا سرا وجهرا» .

وقال الغانم : لقد اكرمني الله سبحانه وتعالى في السنوات الثلاث الماضية ، ان أكون أحد الشاهدين على هذا العهد ، اذ لم استشر سموكم في موضوع يتعلق بحقوق الشعب ، الا وكنتم في صفه ، ولم اطلب منكم مشورة تتعلق بخلاف عابر او مزمن بين السلطتين ، الا وكانت كلمتكم : اعملوا للتوافق اولا ، وبعدها فليقرر مجلس الأمة ما يراه مناسبا.

تجنيس 4000

من اجمالي الحضور 50 عضوا.

وتنص المادة الأولى وفقا لتقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية على أن «يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016 ، وفقا لحكم البند (ثالثا) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لايزيد على أربعة آلاف شخص».

وكان المجلس قد وافق في جلسته الماضية على القانون في مداولته الأولى.

وأعرب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ، عقب انتهاء التصويت على اقتراح القانون عن الشكر لمجلس الأمة على «تمرير» هذا القانون ، داعيا الباري عز وجل أن «يقدرنا ونستغل ما تبقى من هذه السنة 2016 بالعمل على هذا القانون».

من جهة أخرى وافق المجلس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الخبرة الصادر بمرسوم رقم 40 لسنة 1998 ، بمداولته الثانية وأحاله إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 42 عضوا ، وعدم موافقة 7 أعضاء من إجمالي حضور 49 عضوا.

ووافق المجلس على تعديل المادة 24 من القانون لتصبح على الشكل التالي «تشكل الإدارة العامة للخبراء من رئيس بدرجة وكيل وزارة مساعد ، ونائب للرئيس أو أكثر بدرجة مدير إدارة ، ويتم اختيار النائب من بين الخبراء ، على ألا تقل درجته عن كبير خبراء وعدد كاف من الخبراء ، وتتبع وزير العدل وترتب الوظائف بها على الوجه الذي يصدر به قرار من مجلس الخدمة المدنية».

كما وافق المجلس على تعديل مادة 17 من القانون لتصبح على الشكل التالي : «تقدر أتعاب الخبير ومصروفاته بأمر يصدر على عريضة من رئيس الدائرة التي انتدبه ، او من قاضي المحكمة الجزئية الذي انتدبه ، وذلك بمجرد صدور الحكم في الدعوة أو بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع التقرير ، إذا لم يصدر الحكم في هذه المدة لأسباب لا دخل للخبير فيها».

وأفادت المذكرة الإيضاحية وفقا لتقرير لجنة الشؤون التشريعية القانونية البرلمانية بأن التعديل على القانون أتى «نظرا إلى ما أثبته الواقع العملي لتطبيق قانون تنظيم الخبرة من وجود نقص في بعض مواده ، فكان لزاما أن يعاد النظر من جديد لسد النقص الذي اعتوره».

إلى ذلك وافق مجلس الأمة على رفع الحصانة النيابية عن النائب الدكتور عبدالحميد دشتي ، في قضيتي جنايات امن دولة والمقيدتين برقم 12/2016 و14/2016 على التوالي.

وجاءت نتيجة التصويت على طلب رفع الحصانة عن النائب دشتي في القضيتين بموافقة 45 عضوا ، من أصل حضور 51 عضوا.

كما أحال مجلس الامة الى الحكومة مشروع قانون بتعديل المادة (16) من القانون رقم (106) لسنة 2013 ، في شأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، بعد الموافقة عليه في مداولتيه الاولى والثانية بإجماع الاعضاء الحضور.

وذكر تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية ، ان الهدف من المشروع بقانون ، هو جعل ميزانية وحدة التحريات المالية الكويتية ميزانية ملحقة ، لتمكينها من القيام بمهامها باعتبارها وحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، وتتمتع باستقلال مالي واداري.

«التجارة» تحذر

في السوق المحلي.

وبين أن القطاع متواجد في جميع محافظات الكويت ، من خلال لجانه وفرقه العاملة ، لرصد تلك عمليات زيادة الأسعار المصطنعة ، مؤكدا حرص الوزارة على توفير السلع والمواد الضرورية بالأسعار المناسبة ، وسد احتياجات البلاد منها.

وذكر أن الوزارة تعتزم عقد مؤتمر صحافي ، خلال الأيام المقبلة ، تبين خلاله الاجراءات المتبعة في موضوع الرقابة التجارية على السلع والمنتجات داخل السوق المحلي ، اضافة الى آلية العمل في تحديد الاسعار ، مشيرا إلى أن للمستهلك دورا كبيرا في رصد الأسعار المحلية ، من خلال توصيل كافة المعلومات للجان الرقابية والجهات المختصة ، داعيا الى تعاون الجميع خلال الفترة المقبلة ، في تجنب أي زيادة مصطنعة في الاسعار.

وحول معرض الغذاء الرمضاني ، أكد الشمالي أهميته في سد حاجات المواطنين والمقيمين ، خصوصا وانه يتزامن مع قرب حلول شهر رمضان المبارك ، مشيرا إلى دعم الوزارة للمعارض والنشاطات التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وتوفير السلع والمواد والخدمات.

وأفاد بأن المعرض تشارك فيه أكثر من 230 شركة محلية وأجنبية ، جاءت لعرض منتجاتها من عدة بلدان كالأردن وفلسطين ولبنان والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان واليمن ومصر وتونس وتركيا وإيران والهند وباكستان.

لا متفجرات

جميع الحقائب من الطائرة وإعادة فحصها وتفتيشها مجددا ، ولكن لم يتم العثور على أي متفجرات بها .

وذكرت مصادر مطلعة أن كشف الرحلة على الطائرة المصرية يضم 149 راكبا ، فيما تواجد بالطائرة 148 فقط، ما استدعى إنزال الركاب ، وتفتيش الحقائب مرة أخرى .

إيران تتراجع

ترتيبات الحج لهذا العام»، وذلك بالرغم من إصرار إيران على تسييس هذه الفريضة الدينية، بعدما أجلت مرارا التوقيع على محضر الاتفاق مع الرياض لإنهاء ترتيبات حجاجها، وسط دعوات طائفية من مراجع في الحوزة الدينية لمقاطعة موسم الحج للضغط على المملكة سياسيا.

وأعلن محمدي أن وفدا من منظمة الحج الإيرانية برئاسة سعيد أوحدي، قد توجه إلى السعودية أمس الثلاثاء، بناء على دعوة من وزارة الحج السعودية ، لحل مشكلة منح تأشيرات الدخول للحجاج الإيرانيين.

وقال محمدي في تصريحات لوكالة «تسنيم» إن «الوقت المطلوب لإنجاز القضايا التنفيذية قد فات، لكننا سنبذل جهدنا حتى آخر لحظة ونأمل الوصول إلى النتيجة المرجوة»، على حد تعبيره.

وكان مجلس الوزراء السعودي أعلن في بيان الأسبوع الماضي، أن المملكة لم تتخذ قرارا بمنع الإيرانيين من القدوم للحج، وأن «قرار قدوم حجاج إيران يعود إلى المسؤولين أنفسهم».

ورفضت المملكة التي تؤمن كافة المتطلبات لنجاح موسم الحج كل عام، الاتهامات التي ساقتها منظمة الحج من أن «السعودية وضعت العراقيل أمام الإيرانيين من أجل منعهم من أداء فريضة الحج».

كما رفضت السعودية ما اعتبرتها «محاولات إيرانية هادفة إلى تسييس فريضة الحج»، وقالت إن طهران تتحمل المسؤولية «أمام الله وأمام العالم أجمع».

وشدد مجلس الوزراء على «رفض المملكة المحاولات الإيرانية الهادفة إلى وضع العراقيل لمنع قدوم الحجاج الإيرانيين بهدف تسييس فريضة الحج واستغلالها للإساءة إلى المملكة العربية السعودية التي سخرت كل إمكاناتها المادية والبشرية لخدمة ضيوف الرحمن وضمان أمنهم وسلامتهم وراحتهم خلال أدائهم مناسك الحج والعمرة».

وبحسب بيان نشرته وكالة أنباء إيران الرسمية في موقعها الرسمي، حيث أكد بيان منظمة الحج الإيرانية توجه وفد منها برئاسة مديرها، سعيد أوحدي، إلى السعودية لإجراء ما قالت إنه «الجولة الثانية من المحادثات حول موسم حج هذا العام».

وأضاف البيان، أن إيران ترغب في أن تبادر حكومة المملكة العربية السعودية لتوفير الأرضية المناسبة لإرسال الحجاج الإيرانيين حسب وتيرة السنوات الماضية.

وكانت وزارة الحج والعمرة السعودية قد نفت الخميس الماضي منعها الإيرانيين من أداء الحج والعمرة، وأكدت أن طهران هي من تمنع مواطنيها من أداء العمرة، وهي من رفضت التوقيع على محضر الاتفاق لإنهاء ترتيبات موسم الحج القادم.

وقالت السلطات السعودية إن وفد شؤون الحج الإيراني رفض التوقيع على محضر اتفاق لإنهاء ترتيبات أداء مناسك هذا العام، وأصدرت وزارة الحج السعودية بيانا للتعليق على إعلان إيران أن مواطنيها لن يتمكنوا هذا العام من أداء فريضة الحج.

وجاء في بيان الوزارة أن الجانب الإيراني علل عدم التوقيع على المحضر برغبته في عرض الأمر على مرجعيته في طهران، وأنه طالب بمنح التأشيرات للحجاج من داخل إيران، وقالت الوزارة إن الإيرانيين طالبوا بالسماح لحجاجهم بإقامة شعائر وطقوس خاصة بهم، وتجمعات قد تعوق حركة بقية الحجاج.

الأمم المتحدة

واعتبر وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي أن عمليات تحرير الفلوجة تسير بشكل يفوق التوقعات ، موضحا بأن حسم المعركة سيكون سريعا للغاية، لا سيما في ظل انهيار معنويات مقاتلي داعش.

وبحسب مصادر رسمية، فإن القوات العراقية تسعى للسيطرة على منطقة النعيمية جنوب المدينة والقريبة من سد الفلوجة، وأيضاً ناحية الصقلاوية شمالاً، وذلك عبر الضربات الجوية والمدفعية للجيش، والتي استهدفت مواقع المتطرفين طوال ساعات الليل في تلك المناطق.

من جانبها قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن عشرات الآلاف من المدنيين محاصرون في مدينة الفلوجة ، الواقعة غرب بغداد والتي تسعى القوات العراقية لاستعادة السيطرة عليها من تنظيم داعش ، في ظل قيود على إمدادات الغذاء والمياه والرعاية الصحية.

من جهتها عبرت الأمم المتحدة عن قلقها على المدنيين العالقين بالمدينة قبل هجوم القوات العراقية.